سوريا اليوم

تيار التغيير الوطني
NATIONAL CHANGE PARTY

نشرة داخلية، يصدرها تيار التغيير الوطني | العدد: 139 | الأحد 2013/7/21

نيران الأسد تقتل 80 سوريا بينهم خمسة أطفال

مع انتهاء يوم أمس السبت، قالت لجان التنسيق المحلية في سوريا في تقريرها اليومي أنها استطاعت توثيق ارتقاء ثمانين شهيدا بينهم خمس سيدات وخمسة أطفال وشهيد تحت التعذيب، وأضاف التقرير أن واحدا وعشرين شهيدا قضوا في حلب، بالإضافة إلى سبعة عشر شهيدا في إدلب، وستة عشر شهيدا في دمشق وريفها، وتسعة شهداء في درعا، وسبعة شهداء في حماة، ثلاثة شهداء في حمص، وشهيدين في كل من ديرالزور والقنيطرة والرقة، وشهيد في اللاذقية.

كما وثق تقرير اللجان تعرض 452 نقطة للقصف في سوريا؛ حيث سجلت غارات الطيران الحربي على 43 منطقة، أما البراميل المتفجرة فقد سقطت على كل من سراقب والناجية في إدلب، وعنجار والأتارب في حلب، أما صواريخ أرض أرض فقد استهدفت حي القابون في دمشق، وأحياء حمص المحاصرة، ومدينة سراقب في محافظة إدلب، كما تم تسجيل استخدام القنابل العنقودية في كل من سراقب ونحليا في إدلب، والطبقة في الرقة، وخان العسل في حلب، واستخدمت القنابل الفوسفورية والانشطارية في سراقب في ريف إدلب، كما سجل القصف المدفعي على 146 نقطة، تلاه القصف الصاروخي على 129 نقطة، والقصف بقذائف الهاون على 121 نقطة.

وعلى صعيد الاشتباكات فقد اشتبك الجيش الحر مع قوات الأسد في 148 نقطة، حيث تمكن الجيش الحر في دمشق وريفها من السيطرة على عدد من الأبنية التي تتمركز بها قوات النظام في حي القابون واستطاع تكبيدهم خسائر كبيرة، كما استهدف فرع المخابرات الجوية في ساحة العباسيين، كما تمكن من استعادة بعض المواقع من قوات النظام وعناصر حزب الله في منطقة المرج في الغوطة الشرقية وتم تكبيدهم خسائر كبيرة، واستهدف الجيش الحر ادارة المركبات في حرستا وحقق إصابات مباشرة، كما استهدف قوات النظام على المتحلق الجنوبي في زملكا وتم تحقيق إصابات، كما استهدف ثكنة كمال مشارقة في عين ترما وحقق إصابات مباشرة.

وفي حلب تمكن الجيش الحر من السيطرة على أجزاء كبيرة من خان العسل وتحرير مناطق الصحفيين ومبنى مجو والسماقية "آخر معاقل قوات النظام في الجبهة الشمالية لخان العسل" وقتل أكثر من 200 عنصرا من قوات النظام، كما استهدف الجيش الحر تجمعات قوات النظام والشبيحة في ملعب الحمدانية وقريتي نبل والزهراء وحي الأشرفية، كما تمكن الجيش الحر من تدمير مدفع 23 وقتل عدد من العناصر في جبل شويحنة، كما استهدف مبنى البحوث العلمية في الراشدين وتم تكبيد قوات النظام خسائر كبيرة، كما قام الجيش الحر بتفجير سيارتين وناقلة شحن على طريق معامل الدفاع في السفيرة.

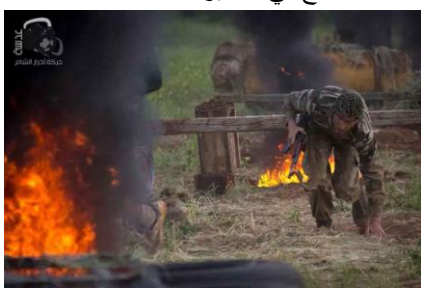

وفي إدلب استهدف الجيش الحر كل من معسكري الحامدية ومعمل القرميد وحقق إصابات مباشرة، كما تصدى لقوات النظام التي حاولت استرجاع حاجز معربليت وتم تكبيدهم خسائر كبيرة.

وفي درعا اقتحم الجيش الحر كتيبة الشيلكا على منفذ نوى الغربي، كما استهدف قوات النظام على محيط المشفى الوطني في درعا المحطة، كما تمكن الجيش الحر من تدمير سيارة تابعة لقوات النظام على طريق دمشق درعا القديم وقتل من فيها من عناصر.

وفي حمص واصل الجيش الحر تصديه لقوات النظام المدعومة بعناصر حزب الله التي تحاول اقتحام حي الخالدية وتم تكبيدهم خسائر كبيرة، كما استهدف تجمعات شبيحة

النظام في قرية القبو بالقذائف وحقق غصابات.

وفي دير الزور تصدى الجيش الحر لقوات النظام التي حاولت اقتحام بعض أحياء المدينة وتم تكبيدهم خسائر. وفي الحسكة تمكن الجيش الحر من تدمير مدخل الفوج 121 في المليبية وتدمير راجمتي صواريخ وتحرير حاجز لقوات النظام على أتستراد ديرالزور الحسكة.

الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني تعقد اجتماعاتها في اسطنبول

عقدت الهيئة السياسية للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية اجتماعا في اسطنبول يوم أمس السبت لمناقشة عدد من القضايا كان أبرزها موضوعي الحكومة المؤقتة أو الهيئة التنفيذية وكذلك مأسسة عمل الائتلاف.

وقال الدكتور كمال اللبواني عضو الهيئة السياسية لموقع "كلنا شركاء" إن الاجتماع يبحث في أمور تنفيذية ومشاريع القرارات تتعلق بعمل الإئتلاف في المرحلة المقبلة وستعرض نتائج الاجتماع على الهيئة العامة التي يتم التحضير لاجتماعاتها جيدا.

وأكد البواني أن الاجتماع يأتي قبل تتمة الجولة التي ستقود رئيس الإئتلاف الوطني السوري الجديد أحمد عويتان الجربا إلى باريس لبحث تطورات الأزمة السورية وإلى مصر ليدرس أحوال اللاجئين في سوريا.

ويخشى الائتلافيون ألا تحظى الحكومة المؤقتة، التي تزمع المعارضة إعلانها، باعتراف الدول الغربية لذلك يلجأون إلى حل آخر وهو الهيئة التنفيذية إلا أنه مازال اقتراحا قيد الدرس.

الكرد يطرحون مسودة إدارة ذاتية كحكومة بدون وزير للخارجية

وضع عدد من الخبراء والمحامين الأكراد مسودة "دستور إدارة موقتة لغرب كردستان" للمناقشة بين الأحزاب الكردية والعربية من أجل التوصل إلى صيغة تعرض على استفاء عام في مناطق ذات غالبية كردية في سورية.

وتتضمن المسودة تشكيل "حكومة الادارة الذاتية الديموقراطية" تضم 21 "وزارة"، بينها الدفاع والمال والداخلية لكنها لا تشمل الخارجية. وتقترح "تحديد علم وشعار ونشيد مناطق الادارة الذاتية"، وأن تكون مدينة قامشلو الواقعة في شمال شرقي البلاد "عاصمة مناطق الادارة الذاتية".

وقال رئيس حزب الاتحاد الديموقراطي الكردي لصحيفة "الحياة" اللندنية إن المسودة مجرد أفكار قدمتها مجموعة من الخبراء تشكلت قبل ثلاثة أشهر، وأنها ستكون خاضعة للنقاش والتعديل ضمن مجموعة من الأفكار الأخرى الموجودة. وأشار إلى أن لقاء عقد مع "هيئة التنسيق الوطني للتغيير الديموقراطي" تناول مقترحات الإدارات المحلية. وقال إن أي صيغة لن تنجز إلا بعد حصول توافق وطني عليها وأن "أي إدارة مدنية موقتة تشكل ستكون عابرة امام الحل السياسي لسورية"، مشدداً على أن من المسلم به أن الكرد "جزء من الشعب السوري" وأن أي أفكار تقر في العقد الاجتماعي يمكن ان تكون جزءاً من النقاش على دستور سوريا الجديد لاحقاً.

من جهته، أوضح الناطق باسم "مجلس شعب غرب كردستان" شيرزاد اليزيدي لنفس الصحيفة أن الإدارات الذاتية ستكون "نموذجاً للديموقراطية والتعايش في سوريا وإدارة شؤون المناطق ضمن تطوير الإدارة المحلية في إطار لامركزية اتحادية".

وكانت مجموعة من الخبراء المقربين من "مجلس شعب غرب كردستان" انتهوا من مسودة لـ "عقد اجتماعي جديد". وبحسب المسودة يعتبر هذا "الدستور ساري المفعول في مناطق غرب كردستان ولا يجوز تعديله في المرحلة الانتقالية"، معتبراً ان "سوريا دولة مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها دمشق، نظامها ديموقراطي برلماني تعددي واتحادي. وغرب كردستان مناطق الادارة الذاتية جزء لا يتجزأ من سوريا جغرافياً وادارياً، ومدينة قامشلو عاصمة مناطق الادارة الذاتية الديموقراطية". واقترحت المسودة أن تكون "اللغة الكردية واللغة العربية، لغتين رسميتين في مناطق الإدارة الذاتية مع ضمان التعليم لأبناء المكونات الأخرى للتعليم بلغتهم الام".

كما نصت المسودة على تشكيل "وحدات الحماية الذاتية باسم وحدات حماية الشعب، على أن تحدد مهمتها في حماية الحدود الدولية لسورية ومحاربة الإرهاب ضمن مناطقها وتحدد نسبتها وحجمها وعلاقتها بالقوات المركزية بقانون وتخضع لإدارة مدنية" مع ضمان "حرية الدين والمعتقد" لكل السوريين.

وتحت بند "الجهاز التشريعي" (البرلمان) جاء في المسودة أنه "أعلى" سلطة في مناطق "الإدارة الذاتية وهو منتخب من قبل الشعب بالاقتراع السري والمباشر" لأربع سنوات، على أن يمثل نائب كل 20 ألف عضو شرط ان

يكون المرشح "مواطناً سورياً وان يكون مقيماً في مناطق الإدارة الذاتية مدة لا تقل عن خمس سنوات وأن يتجاوز عمره 25 سنة". ونصت المسودة على ألا يكون المرشح "منتسباً للأجهزة القمعية السابقة أو ممن أسهم في اضطهاد المواطنين".

وبين المهمات المقترحة لـ"البرلمان" منح الثقة للحكومة أو أحد أعضائها وسحبها و"إعلان حالة الحرب والطوارئ وإنهائها بقانون" وانتخاب رئيس المحكمة الدستورية السبعة.

وجاء في المسودة ايضاً أسس تشكيل "المفوضية العليا للانتخابات" باعتبارها "لجنة مستقلة مختصة تقوم بتنظيم المستوجبات القانونية لتسيير الشؤون العامة للانتخابات وهي عبارة عن عدد من الأعضاء في كل منطقة من مناطق الادارة الذاتية" على ان تضم 51 عضواً بينهم ستة من أعضاء "الهيئة الكردية العليا". واقترحت المسودة أن تجرى الانتخابات البرلمانية بـ"اشراف قضائي كردستاني وممثلي مؤسسات المجتمع المدني ومراقبة من ممثلي الأمم المتحدة إذا أمكن ذلك".

وتحت عنوان "الجهاز التنفيذي – الحكومة" نصت المسودة على ان الحكومة هي "الجهاز الاداري والتنفيذي الاعلى في غرب كردستان ومسؤولة امام البرلمان" وانها تقوم بـ "تنسيق العمل فيما بين مؤسسات الادارة الذاتية ومسؤوليتها تضامنية"، بحيث "تتألف الحكومة من رئيس أو رئيسة وواحداً وعشرين عضواً منتخباً من البرلمان بغالبية الاصوات" على أن تستمر فترة عملها أربع سنوات.

وذكرت المسودة وزارات "حكومة الادارة الذاتية الديمقراطية في كردستان سورية"، وضمت حقائب الداخلية والمال والعدل والدفاع والادارة المحلية والزراعة والصناعة وزارة شؤون عوائل الشهداء. ولم تتضمن القائمة "وزيراً للخارجية".

كما تضمنت المسودة مقترحات لتشكيل "الجهاز القضائي" بحيث يكون "مستقلاً لا سلطان عليه سوى القانون" مع ذكر لتفاصيل آلية عملية "محاكم الشعب" و"المحكمة الدستورية العليا" التي تضم 55 عضواً.

واشارت المسودة إلى ان العمل بهذا "العقد" يجري خلال "المرحلة الانتقالية لمناطق الادارة الذاتية ولا يجوز تعديله إلا بطلب مقدم من خمسين عضواً من المجلس الدائم إلى ديوان البرلمان ورئاسة الحكومة، على ان يتم التعديل بموافقة ثلثي أعضاء البرلمان" وان العقد سيعرض على "استفاء عام بعد المصادقة عليه من الهيئة الكردية العليا" وانه لا يجوز لـ "رئيس الحكومة ونوابه" واعضاء المحكمة الدستورية حمل جنسية اخرى. وزادت: "تجرى الانتخابات لتشكيل أول برلمان في ظل هذا العقد بعد نفاد ستين يوما من تاريخ إقراره بالاستفتاء العام".

ويأمل معدو المسودة تشكيل ادارات موقتة خلال ثلاثة أو أربعة أشهر وأن تجرى الانتخابات خلال ستين يوماً. وأوضح مسؤول كردي لـ "الحياة" أن المسودة ستطرح للنقاش بين الأحزاب الكردية والقوى العربية والعشائرية للوصول إلى صيغة نهائية للمسودة، مستبعداً حصول نقاش مع "الائتلاف الوطني السوري" المعارض.

وكان مسلم قد قال إن الحزب طرح المشروع في 2007 وبحثه مع "هيئة التنسيق" ونص على إقامة إدارات محلية ذاتية لتقديم خدمات للمواطنين لإدارة شؤون البلاد إلى حين استقرار البلد "ضمن الوحدة السياسية السورية". وقلل من أهمية معلومات ترددت عن تشكيل "حكومة موقتة" وتداول أسماء لحقائب وزارية فيها.

في المقابل، رفض الناطق باسم "هيئة التنسيق" رجاء الناصر أي دعوات لـ "تقسيم سوريا". ونقلت "سكاي نيوز – عربية" عنه رفضه "رفضاً قاطعاً أي مس بوحدة سوريا أرضاً وشعباً من أي جهة كانت". وأبلغ "الاتحاد الديموقراطي" في رسالة "هيئة التنسيق" ان الادارة المزمع تشكليها "لن تكون على شكل حكومة رسمية أو دولة، بل عبارة عن إدارة ديموقراطية منتخبة نابعة من صلب المجتمع وتمثل جميع مكوناته".

حملة شعبية وحقوقية للمطالبة بإطلاق الفنان يوسف عبدلكي

طالبت السينمائية هالة العبد الله السلطات السورية بالكشف عن مصير زوجها الفنان التشكيلي المعارض يوسف عبدلكي الذي فُقد أول من أمس على حاجز للقوات النظامية في منطقة طرطوس غرب البلاد، معتبرة اعتقاله شكلاً من أشكال العنف "غير المقبول".

وانطلقت على صفحات التواصل الاجتماعي على الإنترنت حملة شاركت فيها منظمات عدة تطالب بالإفراج عن عبدلكي المعروف بمعارضته للنظام منذ سنوات طويلة والمعارض في الوقت نفسه للعمل المسلح والتدخل الخارجي في الأزمة السورية.

وقالت العبد الله في اتصال هاتفي من باريس مع وكالة "فرانس برس"، إن "الاعتقال قد يكون

أمراً ثانوياً في ظل التهديم والعنف الدموي (الحاصلين في سوريا) إلا أنه أمر غير مقبول"، مشيرة إلى أن كل من يعمل "لإنجاح الثورة في الداخل سلمياً، في أي مهنة كان، شخص مقدس لا يجوز المس به".

وأوضحت أن زوجها " انقطعت أخباره لدى مروره بحاجز تابع للأمن السياسي على مدخل طرطوس بينما كان عائداً من مصياف" في وسط البلاد مساء الخميس الماضي.

وكان بصحبة عبدلكي العضوان في " حزب العمل الشيوعي" و"هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديموقراطي" في سوريا، توفيق عمران وعدنان الدبس، اللذين تم توقيفهما معه، وفق ما أعلنت "هيئة التنسيق".

وعبدلكي معتقل سابق أوقف في أواخر السبعينات بسبب انتمائه إلى " حزب العمل الشيوعي" المحظور في سوريا قبل أن يتم إطلاقه ويغادر البلاد في 1981 إلى باريس حيث أمضى 25 عاماً. وهو عاد إلى سوريا في 2005. وقالت زوجته إنه مُنع من مغادرة البلاد منذ اندلاع الحركة الاحتجاجية ضد النظام السوري في منتصف آذار/مارس 2011، وأن جواز سفره سُحب منه لدى تقدمه بطلب تجديده". وقالت العبد الله إن زوجها "مؤيد للثورة في شكل علني من خلال تصريحاته"، مؤكدة في الوقت نفسه أنه "معارض لعسكرة الثورة والتدخل الخارجي" في الأزمة.

وكان عبدلكي أحد الموقعين قبل أيام على وثيقة أكدت تمسك حوالى مئة فنان ومثقف سوري بـ " المبادئ التي انطلقت منها الثورة الشعبية من أجل قيام نظام ديموقراطي تعددي". وطالب الموقعون، وبينهم روائيون وموسيقيون وكتاب وشعراء وفنانون، بإسقاط النظام السوري بـ " جميع رموزه"، تمهيداً لـ "انتقال السلطة تحت إشراف الأمم المتحدة إلى حكومة موقتة كاملة الصلاحيات".

وكتب الفنان قبل اعتقاله على صفحته على موقع "فايسبوك" على الإنترنت: "أرى أنه بقدر ما تضاعف جرعات القمع في بلد من البلدان يتصاعد شغف الناس للحرية".

هذا وعبدلكي من الفنانين التشكيليين السوريين البارزين، من مواليد 1951 في القامشلي في محافظة الحسكة في شمال شرقي البلاد. وتخرج من كلية الفنون الجميلة العام 1976. وحصل على دبلوم حفر من المدرسة الوطنية العليا للفنون الجميلة في باريس العام 1986 ثم الدكتوراه من جامعة باريس الثامنة العام 1989.

نيويورك: الأسد خارج أي حل والمعارضة مشرذمة ومخترقة

أعربت مصادر ديبلوماسية مطلعة في نيويورك على مواقف الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، عن تشاؤمها مما ستؤول إليه الحال في سوريا في المرحلة المقبلة، قائلة إن الوضع مُقبل على "كارثة". واعتبرت أن القتال "لن ينتهي" ما دام لا يوجد استعداد للتنازل من أي من الطرفين، وليس هناك منتصر في هذه الحرب، وما دام أحد الطرفين أو كلاهما لا يشعر بالإنهاك ويعتبر أنه قادر على الانتصار. واشارت المصادر إلى أن الدول الغربية في مأزق إذ ترى أن الرئيس السوري بشار الأسد لا يمكن أن يكون الحل، وأنها ترى في المقابل المعارضة السورية مشرذمة وتم اختراقها من المتطرفين، بمن في ذلك أوروبيون التحقوا بالقتال في سوريا.

وقالت اوساط ديبلوماسية رفيعة إن الدول الغربية الأعضاء في مجلس الأمن تشعر بأنه "ليس في اليد حيلة أمام حائط حق النقض (فيتو) المزدوج الروسي – الصيني، وأمام تطور الوضع على ساحة القتال لمصلحة النظام في دمشق نتيجة الدعم الخارجي الضخم الذي يتلقاه النظام" من إيران وروسيا، وتشرذم المعارضة وعدم رغبة الولايات المتحدة في أن تقود أو أن تلعب دوراً، وعدم استعداد حلف شمال الأطلسي أن يقوم بأي تدخل عسكري كان، بما في ذلك أي نوع من الضربات الجوية أو الغطاء الجوي.

إلى ذلك، وصفت المصادر الأزمة في سوريا بأنها "الأكثر خطورة منذ عقد"، وأن خطرها يحدق بالدول المجاورة لسورية، العراق والأردن وبالذات لبنان ليس فقط بسبب تدفق اللاجئين وإنما أيضاً بسبب النزاع المذهبي بين السنّة والشيعة. وتخوفت المصادر من أن " يسقط لبنان في أي لحظة في حرب أهلية"، ملاحظة "أن لا أحد في لبنان يريد أن يحارب حزب الله ولا أحد قادر على تحديه".

وكان الاتحاد الأوروبي بدأ بـ "العمل" على إدراج الجناح العسكري لـ "حزب الله" في قائمة "المنظمة الإرهابية"، بعدما كفّت فرنسا وبريطانيا عن المعارضة. وأشارت المصادر إلى أن الجهات المسؤولة في الاتحاد الأوروبي تقوم بـ "نشاط" بالإجراءات الضرورية كي يتم تقديم الإجراء وتبنيه قريباً من قبل وزراء الخارجية الأوروبيين في الاجتماع المقبل غداً.

وبالنسبة إلى إيران، قالت المصادر إنها "انتهكت قرار مجلس الأمن الملزم بموجب الفصل السابع من الميثاق وذلك بتدخلها العسكري وعبر " حزب الله" في سوريا إلى جانب تمويل " مصرف سوريا المركزي" إلى

درجة بات وكأنه ملحق بالبنك المركزي الإيراني". وزادت أن "الدول الغربية لا تحرّك ساكناً أمام فضيحة الدعم الذي تتلقاه دمشق"، وتساءلت المصادر: "ماذا نفعل؟" مشيرة إلى أنها غير قادرة على القفز على التعنّف والإصرار الروسي – الصيني على منع أي تحرك في مجلس الأمن.

ووصفت المصادر الموقفين الروسي والصيني بأنهما " متماسكان بوضوح منذ البداية" في قيامهما على مبدأ معارضة أي ما من شأنه أن يؤدي لاحقاً إلى أي تدخل عسكري أو إلى ممارسة أية ضغوط على الأسد. وبالتالي بات مجلس الأمن في حال "شلل" نتيجة استراتيجية روسية مدروسة هي منع مجلس الأمن من أي حركة كانت في الشأن السوري سواء كانت في نطاق حقوق الإنسان أو السلاح الكيماوي أو حتى التفاوض على نصوص البيان في مجلس الأمن باللغة نفسها التي تبنتها قمة مجموعة الثماني في إرلندا. وقالت إن الروس "لا يريدون أي خطوة أولى لأنهم يعتبرونها مدخلاً إلى خطوات قد تؤدي إلى تدخل عسكري".

وتتحرك أستراليا ولوكسمبورغ بهدف صدور قرار من مجلس الأمن يشدد حصراً على ضرورة وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين. لكن المصادر توقعت استخدام روسيا والصين "فيتو" مزدوجاً لمشروع القرار مهما قُدم إلى الدولتين من تطمينات، ذلك لأن السياسة الاستراتيجية الروسية – الصينية حازمة في منع مجلس الأمن من تناول الأزمة السورية.

وفي ما يخص مؤتمر "جنيف – 2"، استبعدت المصادر انعقاده قريباً بسبب تباعد المواقف نتيجة عدم الاتفاق على وفد المعارضة السورية، علماً أن روسيا قبلت بوفدٍ مشترك للمعارضة، لكنها لم تقبل بمعارضة واحدة في الوفد.

وتعمل الدول الغربية في مجلس الأمن على عقد جلسة غير رسمية لأعضاء مجلس الأمن مع وفد من " الائتلاف الوطني السوري" المعارض في نهاية الشهر الجاري.

ومن المتوقع أن يتوجه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى واشنطن في 8 و9 الشهر المقبل ضمن سلسلة لقاءاته مع نظيره الأمريكي جون كيري. لكن تقويم المصادر الأوروبية لأهمية تلك العلاقة هو أنه "مبالغ بها إذ إنه حتى في حال التوصل إلى اتفاق أمريكي – روسي، فإن القوى الإقليمية قد تعارض نظراً إلى أن الدول الإقليمية تخوض حروباً بالوكالة في سوريا يعتبرها بعض الدول مصيرية".

الحزب الأفقي والديمقراطية الشاملة

بقلم: وسيم أبازيد

تتميز الأحزاب الديمقراطية عن الأحزاب الشمولية، بان الأحزاب الديمقراطية تعتمد على التنظيم الديمقراطي المبني على نظام داخلي صارم، وبرنامج عمل وطني واضح.. بينما تعتمد الأحزاب الشمولية على الخطاب الشعبوي المعتمد على الشعارات العريضة المفرغة من مضمونها، وبرامج عمل فضفاضة وبنية داخلية تعتمد على القائد الفرد الأوحد..

وتبنت كل الأحزاب، حتى الشمولية، مبدأ المركزية الديمقراطية في التنظيم، وشكل البناء الهرمي العمودي، وطبّقته كل حسب طبيعة الحزب الديمقراطية أو الشمولية.

المركزية الديموقراطية بمفهومها المجرد تعتمد على مبادئ اساسية: خضوع الهيئات الأدنى للهيئات الأعلى، وخضوع الأقلية للأكثرية، والنقد والنقد الذاتي والمحاسبة.

ولكن كل الأحزاب التي انشأت وتبنت مبدأ المركزية الديمقراطية في التنظيم، حتى التقدمية والثورية منها، استخدمت هذا المبدأ بالذات للتحول إلى الشمولية بالتدريج، ولذلك عدة اسباب، تتعلق بشكل أساسي بالبيئة التي تنشأ فيها هذه الأحزاب، ويأتي منها اعضاؤها، والتي مازالت تخضع للزعيم الفرد العائلي والعشائري والديني والعرقي والطائفي...

وتتعلق أيضا بمفهوم المركزية الديمقراطية، وطريقة تطبيقها، والغرض منها.

والعامل الاخر الذي يؤدي باستخدام المركزية الديمقراطية للوصول إلى الاستبداد، هو شكلها الهرمي العمودي.

المشكلة ليست بالمركزية الديمقراطية، بل في فهمها وتطبيقها، حيث تطرح عادة بشكلها المجرد المكون من مبادئها الاساسية وشكلها العمودي، بما يخدم تطلعات الديكتاتور الصغير الذي يسعى للتربع على رأس الهرم، بينما غرض مبدأ المركزية الديمقراطية، هو الديمقراطية المباشرة والشاملة، وشكلها الحقيقي هو افقي وليس عمودياً.

بتحليل كل عنصر من عناصرها، نجد أنها مازالت هي المبدأ الوحيد الصالح لبناء أحزاب ديمقراطية وثورية، إن هي فهمت بما هي عليه، وليس بالصورة التي تقدّم بها.

يقدّم مبدأ المركزية الديمقراطية عادة على هذا الشكل، وبهذا الترتيب بالذات:

1- وجود مركز واحد يقود كافة منظمات الحزب

2- انتخاب جميع الهيئات القيادية في الحزب من القاعدة إلى القمة

3- الهيئات الدنيا ملزمة بقرارات الهيئات العليا.

4- الانضباط الصارم والدقيق وخضوع الأقلية للأكثرية.

5- ممارسة مبدأ النقد والنقد الذاتي

6- القيادة الجماعية وهي أحد المبادئ الأساسية في القيادة الحزبية وشرط لا غنى عنه لنشاط منظمات الحزب.

وبهذا الترتيب بالذات، الذي يطرح عادة، يبدو أن الغرض منها هو الاستبداد، بينما بعكس الترتيب سيبدو من حيث الشكل والأولويات أن غرضها الديمقراطية الشاملة والمباشرة.

الشكل الجديد اللازم طرحه الآن لمبدأ المركزية الديمقراطية، هو التالي:

1- القيادة الجماعية وهي أحد المبادئ الأساسية في القيادة الحزبية وشرط لا غنى عنه لنشاط منظمات الحزب.

2- ممارسة مبدأ النقد والنقد الذاتي.

3- الانضباط الصارم والدقيق والتزام (وليس خضوع) الأقلية برأي الأكثرية.

4- انتخاب جميع الهيئات في الحزب من الوحدات الاساسية إلى المركزية.

5- الهيئات المركزية ملزمة بقرارات الهيئات الاساسية.

6- وجود مركز واحد (الهيئة المركزية)، يتخذ القرارات، بناءاً على التصويت عليها في الوحدات الاساسية، وينفذ ما تراه هذه الوحدات مناسبا ومنسجما مع نهج الحزب.

ومن حيث التطبيق والممارسة، يتم الطرح على الشكل التالي (مع الانتباه للمصطلحات الدارجة والمصطلحات الواجب استخدامها):

يقوم الحزب على نظام داخلي، يحدد مفاصل الحزب التنظيمية وهيئاته ومهامها، وواجبات الاعضاء وحقوقهم.

تقوم الوحدات التنظيمية (الأساسية) – (وليس الأدنى)، المكونة من الاعضاء، حسب مناطق تواجدهم، بانتخاب رئيسا للوحدة، يكون مسؤولا أمامها (وليس عنها)، عن نقل وجهة نظرها بأمانة عن كل ما يتعلق بالحزب، ونتائج التصويت على القضايا المركزية، إلى (الهيئة المستوى الثاني)- (وليس الاعلى)، وكذلك نقل القرارات بأمانة من الهيئات المركزية (وليس القيادة) إلى الوحدات الاساسية المسؤولين أمامها.

مجموع مسؤولي الوحدات الاساسية في منطقة أو مدينة، يشكلون هيئة مستوى ثاني، تنتخب رئيسا، يكون مسؤلا أمامها، ويقوم بدوره بالتواصل مع هيئات المستوى الثالث، وتتوالى المستويات بنفس المتوالية الحزبية، وصولا إلى تجمع مسؤولي الهيئات في المستوى الاخير اللازم للعمل الحزبي، في هيئة مركزية، تنتخب أمينا عاماً، يكون مسؤولا أمامها، ويقوم بالمهام التي تكلفه بها الهيئة المركزية، وحسب حدود واجباته وحقوقه المحددة في النظام الداخلي.

وبهذا المفهوم لمبدأ المركزية الديمقراطية، تصبح الوحدات الأساسية (وليس القواعد)، بمجموع أعضاء الحزب هي القيادة، وتصبح الهيئة المركزية، هي من تنفذ قرارات مجموع أغلبية الوحدات الأساسية القيادية..

ويصبح مفهوم الكادر مختلفا، ولا يتم تجميعه أوتوماتيكيا في (قيادة مركزية) قامت تاريخيا في كل الأحزاب، إلى تحويلها إلى شمولية، وتميزت بالاستبداد، وتعزيز الديكتاتورية، وعبادة الفرد.

وبهذا المفهوم لمبدأ المركزية الديمقراطية في بناء الأحزاب، يصبح شكل الأحزاب أفقياً ديمقراطيا شاملا، وليس عموديا هرميا شمولياً، يركّز السلطة والوصاية بيد القائد الفرد.

سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية:

سعر صرف الدولار في دمشق: 200-210

سعر صرف اليورو في دمشق: 320-335

سعر الدولار في ريف دمشق: 200-205

سعر صرف الدولار في حلب: 215-220

سعر صرف الدولار في اللاذقية: 200-205

سعر صرف الدولار في حماة: 200-210

==========

نشرة داخلية، يصدرها تيار التغيير الوطني

الأحد 2013/7/21

الآراء المنشورة في النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي التيار